فعيل اما بمعنى اسم الفاعل او بمعنى اسم المفعول فعلى انها وصف
بمعنى اسم الفاعل يكون ماخوذا من حدث المبنى بمعنى ثبت وعلى
انها وصف بمعنى اسم المفعول يكون ماخوذا من حدث المبنى
بالتخفيف بمعنى اثبته بالمسند فهى بمعنى الحقيقة على الاول
الثابت وعلى الثانى المثبت نقل ذلك اللفظ من الوصفية الى
كونها اسما للكلمة الثابتة فى مكانها الاصلى باعتبار الاول وهو
انها فى الاصل بمعنى فاعل او المثبتة فى مكانها الاصلى بالاعتبار
الثانى وهو انها بمعنى المفعول وهى فى الاصطلاح الكلمة
المستعملة فى معنى وصفت تلك الكلمة له فى اصطلاح التخاطب
اى فى اصطلاح به يقع التخاطب اى التكلم بالكلام المستعمل
المشتمل على تلك الكلمة فاضافة اصطلاح الى التخاطب من اضافة
السبب للمسبب وح فالاضافة على معنى لام الاختصاص لان الاصطلاح
اذا كان سببا فى وقوع التخاطب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة
لذلك المعنى فى الاصطلاح ان يظهر ذلك على السنة اهل ذلك الاصطلاح
بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى اطلاقا كثيرا حتى صار
حقيقة فيه سواء كان فهم الواضع من اللفظ ذلك المعنى او كان الواضع
له غرضه قوله ولكن الحق خلافه اى لان التحقيق ان المجاز لا يتوقف
على الحقيقة الا ترى ان رحمانا استعمل مجازا فى المنعم على العموم
ولم يستعمل فى معناه الاصلى الحقيقى اعنى رقيق القلب فاللفظ
رحمن مجاز لم يتفرع عن حقيقة قوله لف ونشر مرتب اى ان قوله
اسم الفاعل راجع الى قوله الكلمة الجارية وقوله او اسم مفعول
راجع لقوله او المجاز بها واللف ذكر المتعدد على وجه الاجمال
والنشر ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد على التفصيل اللائق بالاجمال
السابق قوله لا يلزم من المتبادرية الخ اى لان التبادر علامة الحقيقة
والعلامة لا يلزم انفكاكها فلا يلزم من نفيه نفى الحقيقة ثم
ان كلام الشارح صريح فى ان المجاز العقلى لا يطلق عليه لفظ مجاز
الا مقيدا بالعقلى فقط ولكن المجاز المركب والمجاز بالحذف ونحوهما
وهو ذلك قوله الثم وهو ضم كلمة الخ اى انضمام كلمة فاكثر

المصدر

المصدر واراد الاول الشئ عنه وهو الانضمام لانه الذى يتعلق
به اللفظ والمراد بالكلمة المسند وقوله ولو حكما اى او ما جرى مجرى
الكلمة كالجملة الحالة محل المفرد نحو زيد قام ابوه والمركبات الاضافية
والتقييدية وقوله الى اخرى المراد بها المسند اليه وقوله على
وجه تفيد فاعل يفيد الضم اى يفيد الضم الحكم بان مفهوم
احدهما اعنى المسند ثابت لمفهوم الاخرى اعنى المسند اليه
او منفى عنه ثم ان الاسناد من اوصاف التخصص للمصدر
فيقول بالاسناد الذى هو وصف للطرفين اعنى انضمام
احدهما الاخر قوله لدلالة الاول عليه اى ضم كلمة ولو حكما الى اخرى
ولو حكما والمراد بالكلمة المسند والمراد بالاخرى ولو حكما المسند
اليه ثم ان قول الشم وهو ضم كلمة الاخرى بيان للاسناد التام
وهو غير مراد هنا بل المراد ما يعم الناقص بدليل قولهم اسناد
الفعل او ما فى معناه لان اسناد ما فى معنى الفعل كالمصدر
فى نحو اعجبنى انبات الربيع ناقص لا تام كما لا يخفى اهـ قوله
لم يدخل لتسمع بالصيدى الخ فان المسند اليه الذى هو لم سمع
جملة الا انه مؤول بما عدك فهو مفرد حكما او يقال ان لم سمع
فى الاصل جملة فحكم بتحرير الفعل عن الزمان فهى فى حكم الكلمة
قول الشم ولو هملة الخ او المحال لان المؤول بالكلمة هو الجملة
الواقعة فى موقع المبتدا او الخبر ويصح جعلها للغاية للان المؤول
بالكلمة هو الجملة الواقعة موقع المفردات بان كانت لها محل من
الاعراب والمركبات التقييدية كقولك الحيوان الناطق انسان
والاضافية كقولك غلام زيد قائم ولك ان تقول مما المطرى
حتى الغاية شبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور ونظر للظاهر
قول الشم اسما كانت كرابت اسدا وقوله او فعلا كنطقت الحال
وقوله او حرفا نحو فى جذوع النخل قوله المقتصر على الجزء المهم منه اى
كما يقدم فى البسملة من ان الرحمن الرحيم مجاز مركب ولم يذكر تمامه
بل اقتصر فيه على الجزء الاهم منه ووجه الاهمية ان الرحمن الرحيم
خبر والخبر محط الفائدة لان الاصل فى ذلك عظم هو رحمن رحيم
الى آخر ما قدم فى البسملة فارجع اليه فان فيه الكفاية قوله وتريد بالبحر

Copyrighted by King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)